

إفصاح إضافي

إفادة بالتأثير المالي لجائحة (كوفيد-19) لغاية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

التاريخ: ٩ نوفمبر ٢٠٢١
الرمز الإشاري: SP/PD/02-1121

مع اكتشاف أول حالة مصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مملكة البحرين في فبراير ٢٠٢٠ وإعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءاً عالمياً، برزت آثار وتداعيات عالمية قصيرة مدى وأيضاً طويلة مدى يتعدى حتى هذه اللحظة تحديد أضرارها. فبسبب الطبيعة غير المسبوقة للجائحة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية على الصعيدين المحلي والدولي للحد من انتشار (كوفيد-19)، ليشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر قيود السفر، إجراءات العزل والحجر الصحي، إيقاف كلي و/أو جزئي للأنشطة التجارية المختلفة، مضاعفة عمليات التعقيم في الأماكن العامة والمجمعات التجارية وإصدار قرارات وزارية و/أو حكومية في ذات الشأن.

شركة عقارات السيف ش.م.ب ("الشركة") وشركاتها التابعة والزميلة وشركات المشاريع المشتركة ("المجموعة") تعمل في قطاعات التجزئة والضيافة والترفيه، والتي تضررت جميعها بصورة كبيرة من هذه الجائحة. ووفقاً لذلك، استفادت المجموعة خلال العام ٢٠٢٠م من حزم التحفيز الاقتصادي الجديرة بالثناء والتي طرحتها حكومة مملكة البحرين مشكورةً لتشمل دعم الأجور للبحريين العاملين في القطاع الخاص، سداد فواتير الكهرباء والماء، الإعفاء من الرسوم البلدية ورسوم هيئة تنظيم سوق العمل، وقف استقطاع الرسوم السياحية، تأجيل استقطاع أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومضاعفة دعم تمكين وغيرها من إجراءات. كما تبرعت الشركة بمبلغ ٥٠ ألف دينار بحريني للحملة الوطنية لمكافحة (كوفيد-19) كجزء من مخصصات المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠٢٠م.

في الوقت الذي لا يمكن فيه تحديد التأثير المالي بدقة كاملة بسبب تقلب الوضع الراهن فيما يخص انتشار الجائحة واضطرابات الأسواق، إلا انه يمكن تلخيص أبرز مواطن التأثير في عمليات المجموعة وأدائها المالي للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على النحو الآتي:

١. سجلت المجموعة انخفاضاً في النفقات في حدود الدعم المتوفر من الحكومة خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢١م، إضافة إلى التطبيق الناجح لاستراتيجية مرحلية لتخفيض التكاليف على مستوى عمليات المجموعة.
٢. حققت الشركة صافي ربح عائد على مساهمي الشركة بلغ ٣,٥٤ مليون دينار بحريني لفترة التسعة (٩) أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م، مقارنة مع ٣,٦٤ مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام الماضي، بانخفاض نسبته ٢,٧٣٪، ويعزى هذا الانخفاض إذا ما قورن بالعام الماضي إلى الأسباب الرئيسية التالية:
 - (أ) انخفاض الدعم الحكومي خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
 - (ب) شهد قطاعي الضيافة والترفيه مستويات تشغيلية طبيعية لغالبية الأشهر الثلاثة (٣) الأولى من العام الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من هذا العام وذلك قبل إصدار تعليمات الإغلاق والقيود المرتبطة بالجائحة.
٣. لم تشهد المجموعة أي تأثير كبير على قيمة إجمالي الأصول بحريني بالمقارنة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

